RAUSYAN FIKR
Jurnal Ilmu Studi Ushuluddin dan Filsafat

***Volume** 21 No. 1 Juni 2025*
***DOI**: https://doi.org/10.24239/rsy.v21i1.3924*
***P-ISSN**: 1978-7812, **E-ISSN:** 2580-7773*

# نظرية الحكومة الإسلامية عند أبي الأعلى المودودي: دراسة وصفية تحليلية في فلسفة الحكم الإسلامي

**Muhamad Fajar Pramono**
*Universitas Darussalam Gontor Ponorogo*
Email: mfpramono@unida.gontor.ac.id

**Amir Sahidin**
*Universitas Darussalam Gontor Ponorogo*
Email: amirsahidin42003@mhs.unida.gontor.ac.id

**Mohammad Kholid Muslih**
*Universitas Darussalam Gontor Ponorogo*
Email: kholidmuslih@unida.gontor.ac.id

***Abstrak***

*Agama dan kekuasaan adalah dua hal yang tidak dapat dipisahkan dalam Islam. Bahkan kekuasaan itu sendiri merupakan bagian dari kewajiban agama yang sangat penting, karena manusia tidak akan terpenuhi kemaslahatannya kecuali dengan adanya kekuasaan tersebut. Untuk itu, Al-Maududi melihat pentingnya masalah ini yang ia tuangkan dalam teori kekuasaan Islamiyahnya. Sehingga, artikel ini akan membahas filsafat hukum dalam teori kekuasaan Islamiyah menurut Al-Maududi. Berdasarkan metode kepustakaan, dengan data kualitatif dan pendekatan deskriptif analisis, dapat disimpulkan: pertama, teori kekuasaan Islamiyah Al-Maududi memiliki keunikan ditimbang teori lainnya dengan adanya teori kedaulatan yang seimbang tidak berlebihan dan meremehkan. Kedua: teori tersebut kemudian didukung dengan adanya prinsip-prinsip penting*

*dalam kekuasaannya. Ketiga, teori tersebut juga didukung dengan tiga lembaga penting yang ia rumuskan, baik legislatif, eksekutif maupun yudikatif. Semua ini menujukan pentingnya agama dan politik dalam Islam.*

***KataKunci**: Kekuasaan Islam, Al-Maududi, Kedaulatan, Trias Politika.*

***Abstract***

*Religion and power are two inseparable aspects in Islam. In fact, power itself is a vital component of religious duty, as human well-being cannot be fulfilled without it. Therefore, Al-Maududi emphasized the importance of this issue, which he articulated in his theory of Islamic governance. This article will discuss the philosophy of law in Al-Maududi's theory of Islamic governance. Based on library research, qualitative data, and a descriptive-analytical approach, the following conclusions can be drawn: first, Al-Maududi's theory of Islamic governance is unique compared to other theories due to its balanced concept of sovereignty, neither excessive nor dismissive. Second, this theory is supported by fundamental principles of governance. Third, the theory is further supported by three essential institutions that Al-Maududi formulated: legislative, executive, and judicial. All of this demonstrates the significance of both religion and politics in Islam.*

***Keywords:** Islamic Governance, Al-Maududi, Sovereignty, Trias Politica.*

**الملخص**

*الدين والسلطة هما أمران لا يمكن فصلهما في الإسلام. بل إن السلطة نفسها تعد جزءًا من واجب الدين الهام، حيث لا تتحقق مصلحة الإنسان إلا بوجود السلطة. من هنا، يرى المودودي أهمية هذه القضية ويعرضها في نظرية الحكومة الإسلامية الخاصة به. لذا، ستتناول هذه المقالة فلسفة القانون في نظرية الحكومة الإسلامية وفقًا للمودودي. بناءً على المنهج المكتبي مع بيانات نوعية ومنهج التحليل الوصفي، يمكن استنتاج ما يلي: **أولًا**، تتميز نظرية الحكومة الإسلامية للمودودي مقارنة بالنظريات الأخرى بوجود مبدأ السيادة المتوازن الذي لا يكون مفرطًا ولا متساهلًا. **ثانيًا**، هذه النظرية مدعومة بمبادئ أساسية في نظام السلطة. **ثالثًا**، تدعم النظرية أيضًا ثلاث*

*هيئات رئيسية صاغها المودودي وهي: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. كل هذه النقاط تشير إلى أهمية الدين والسياسة في الإسلام.*

***الكلمات المفتاحية*** *:الحكومة الإسلامية، المودودي، السيادة، السلطة الثلاثة.*

---

## المقدمة

إن الحكومة من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها. فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس[١] حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم: إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ.[٢] وقال: وَلَا يَحِلُّ لِثَلَاثَةِ نَفَرٍ يَكُونُونَ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ إِلَّا أَمَّرُوا عَلَيْهِمْ أَحَدَهُمْ.[٣] فأوجب صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر، تنبيها بذلك على سائر أنواع الاجتماع. ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بالحكومة. وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم، وإقامة الحدود لا تتم إلا بالحومة.[٤]

---

[١] تقي الدين ابن تيمية، **السياسة الشرعية** (المملكة العربية السعودية: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤١٨)، ص. ١٢٩

[٢] أبو داود سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود** (يروت: المكتبة العصرية، د.ع) رقم: ٢٦٠٨، ج. ٣، ص. ٣٦، الباب في القوم سيافرون يؤمرون أخدهم. وحكم الباني حسن الصحيح. انظر، محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح أبي داود** (الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع, ٢٠٠٢)، ج. ٧، ص. ٣٦٣

[٣] أحمد بن حنبل الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١)، رقم: ٦٦٤٧، ج. ١١، ص. ٢٢٧، الباب مسند عبد الله بن غمرو بن العاص رضية الله عنه.

[٤] تيمية، **السياسة الشرعية**، ص. ١٢٩

ولهذا السبب، أكد المودودي أن الإسلام لا يقتصر على العبادة والأخلاق فحسب. بل يحتوي على توجيهات في قوانين الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى مؤسسات الحكومة.[٥] وهذه الأنواع المختلفة يمكن تحقيقها أيضا بإقامة الحكومة الإسلامية تعتمد بكمال الشريعة الإسلامية.[٦]

ومن مزايا نظرية الحكومة عند المودودي يعرف من مفهومها الأساسي، وهو السيادة المتوازنة للسلطة، والتي ليس لها تأثير التطرف السياسي كما هو الحال في ممارسة الاستبداد والليبرالية. الأول يقوم على اتحاد روح الحاكم مع الله مما ينتج عنه السلطة المطلقة، والثاني يقوم على الاعتقاد بأن الإنسان تحرر مطلق من الله مما ينتج عنه السلطة الليبرالية.[٧] وفي الوقت نفسه، ألغى الإمام المودودي كلا قطبي الآراء المتطرفة. حيث يتحرر البشر من سلطان غيرهم من البشر، لكنهم مقيدين بحسب طبيعتهم كمخلوقات وخلفاء.[٨]

ومن ثم فإن مزايا نظرية الحكومة عند المودودي نجدها أيضا في مفهوم الحاكمية الإسلامية من خلال حصرها في ثلاثة أشكال، وهي التنفيذية والتشريعية

---

[٥] أبو الأعلى المودودي، **الحكومة الإسلامية**، نقله الى العربية: أحمد إدريس (القاهرة: المختار الإسلامي، ١٩٧٦)، ص. ٢٢٠

[6] Ikrima Amira Ahadiya and Widinda Arum Rahmanigtias, "Implementasi Pemikiran Politik Al Maududi Dalam Dinamika Politik Kontemporer" *Politea: Jurnal Politik Islam,* vol. 5, no. 1 (2022). P. 22

[٧] أحمد فريد سيف الدين، **أسلمة فلسفة السيادة الغربية عند أبي الأعلى المودودي**، (رسالة الدكتوراة في جامعة دار السلام كنتور، ٢٠٢٣) ص. ح

[٨] **نفس المرجع**.

والقضائية، والتي تختلف بالتأكيد عن مفهوم الثلاثيات السياسية في الغرب.[٩] وذلك لأنه لا بد من وجود مؤسسات تعمل بشكل خاص على قياس وتقرير القضايا التي تسترشد دائمًا بكتاب الله ورسوله.[١٠] ولذلك، في مجمل هذا البحث، سيبحث عن الحكومة الإسلامية عند المودودي: دراسة في فلسفة الحكمي الإسلامي.

## المنهج

هـذا البحـث العلمي نوع من البحـث الكيفي (*Qualitative Method*) على شكل بحث مكتبي (*Library Reserach*) وهو محاولة للحصول على البيانات بالتعمق والتعيين والمطالعة والتعرّف على المعلومات والمعرفة الموجودة في المكتبة[١١] التي تأخذ بياناتها من الكتب والمقالات أو المجلات على الإنترنت أو المطبوعة.[١٢] وكان جـــمْع هذه البيانات للحصول على مواد ذات صلة ودقيقة وموثوق بها[١٣] وإذا لم تناسب بها وغير المتوافقة بالمادة لا تستخدم.[١٤]

---

[9] Ikrima and Widinda, "Implementasi Pemikiran Politik Al Maududi Dalam Dinamika Politik Kontemporer" p. 30

[10] Ibid, p. 31

[١١] كانت دراسة مكتبية (*library studies*) تتضمن الفحص الدقيق للمواد المكتبية المنشورة وغير المنشور. أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤)، ص. ١٨٧

[١٢] فرج الله عبد الباري، **مناهج البحث وآداب الحوار والمناظرة** (القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠٠٤)، ص. ٣٧

[13] Kusdiyanto, *Buku Pengangan Kuliah Metode Penelitian* (Surakarta: Fakultas Ekonomi Universitas Muhammadiyyah Surakarta, 1997), p. 89

[14] Anton Bakker and Achmad Chairis Zubair, *Metode Penelitian Filsafat* (Yogyakarta: Kanisius, 1994), p. 109

## سيرة ذاتية لأبي الأعلى المودودي

اسم المودودي الكامل هو أبو الأعلى المودودي، وهو من أبناء الهند، ولد في ٢٥ سبتمبر ١٩٠٣ في مدينة أورنك آباد، الهند. تلقى المودودي منذ طفولته تعليمه على يد والده سيد أحمد حسن، المحامي الذي درس في جامعة عليكرة الإسلامية، باعتباره مسلمًا متمسكًا بأخلاق الإسلام وأخلاقه. وهذا لا يمكن فصله عن وجهة نظر والده الذي يعتقد أن أخلاق المسلمين تآكلت بسبب أسلوب الحياة الغربي. وبسبب اهتمامات والده، تلقى المودودي تعليمه في المنزل.[15]

وبعد ذلك، التحق في المدرسة الثانوية بمدرسة دينية تجمع بين النظامين التقليدي والحديث، وهي المدرسة الفكانية. بعد تخرجه من هذه المدرسة واصل دراسته في الجامعة الإسلامية دار العلوم حيدر آباد بالهند. لكن بسبب وفاة والده لم يكملها. وهذا الوضع دفع المودودي إلى سلوك طريق التعليم الذاتي. إن إتقانه للغة الإنجليزية والفارسية والعربية يجعل من السهل تعميق معرفته[١٦].

بدأ المودودي حياته المهنية في الصحافة عام ١٩١٨، عندما كان عمره ١٥ عامًا، دخل هذا المجال. في عام ١٩٢٠ تم تعيينه رئيسًا لتحرير الجريدة الأردية

---

[15] Jhon J. Donohue and Jhon L. Esposito, *Islam dan Pembaharuan, Ensiklopedi Masalah-Masalah*, Trans: Machnun Husain. Judul aslinya: *Islam in Transition, Muslim Perspective* (Jakarta: PT. Raja Grafindo Persda, 1955), p. 158

[16] Agustina Damanik, "Konsep Negara Menurut Abu A'la Al-Maududi", *Jurnal Al-Maqasid*, vol. 5, no. 1 (2019), p. 97

تاج التي كانت تصدر في جابالبور. وبلغت إنجازاته ذروتها حتى أنه تم تعيينه على الفور رئيسًا لتحرير صحيفتين: مسلم (١٩٢١-١٩٢٣) وجمعية علماء الهند (١٩٢١-١٩٢٨). وفي يد المودودي أصبحت هذه الصحيفة الثانية صحيفة إسلامية ذات تأثير كبير في الهند في عشرينيات القرن الماضي. وبعد أربع سنوات، في عام ١٩٣٢، قاد إصدار مجلة موجهة نحو النهضة الإسلامية، ترجمان القرآن في حيدر آباد.[١٧]

رفض المودودي الأيديولوجيات الديمقراطية والعلمانية واعتبرها أيديولوجيات مخالفة للدين. ودعا المسلمين إلى عدم القتال من أجل هذه الأيديولوجيات لأن ذلك من شأنه أن يضر بالأقلية المسلمة. وحث المسلمين على عدم المشاركة في النضال من أجل الحرية الذي يقوده حزب المؤتمر الوطني الهندي وأنصار القومية. ومن هنا بدأ المودودي أخيراً جهوده لإصلاح الإسلام بتأسيس منظمة، وهي الجماعة الإسلامية في لاهور في أغسطس ١٩٤١، واختير زعيماً لها حتى عام ١٩٧٢.[١٨]

وفي ٢٨ مارس ١٩٥٣، تعرض المودودي للاعتقال وحكم عليه بالإعدام من قبل أعداء الإسلام بسبب تأليف كتيبه الشهير "المسألة القاديانية".[١٩] ثم

---

[17] Ibid, pp. 97-98

[18] Ikrima and Widinda, "Implementasi Pemikiran Politik Al Maududi Dalam Dinamika Politik Kontemporer", P. 22

[١٩] أحمد ادريس، **أبو الاعلى المودودي صحفات من حياته وجهاده** (تونس: دار بوسلامة، ١٤٠ هـ) ص. ٦٣-٦٥

اضطرت الحكومة أن تغير حكم الإعدام إلى حكم السجن المؤبد.[٢٠] ثم خفف الحكم بعد ذلك حين أعلنت المحكمة العليا إطلاق سراح المودودي بعد ما قضى في السجن ثلاث سنوات، وذلك حسب قرار المحكمة العليا بلاهور في يناير عام ١٩٥٦ م.[٢١] ورغم سجنه مرات عديدة، إلا أن نضاله لم يتوقف أبداً من أجل تحقيق أهدافه، وفي مقدمتها إقامة النظام الإسلامي في باكستان.

وفي شيخوخته كان المودودي نشيطاً دائماً في مختلف الأنشطة لتحقيق دولة الباكستان على أساس القرآن والسنة. في عام ١٩٧٢م أعفي المودودي من منصبه كأمير للجماعة الإسلامية بناء على طلبه، فانصرف إلى البحث والكتابة عاكفاً على إكمال كتابه تفهيم القرآن، وفي (غرة ذي القعدة ١٣٩٩ هـ = ٢٢ من سبتمبر ١٩٧٩م) عام ١٩٧٩م انتقل المودودي إلى رحمة ربه إثر عملية جراحية أجريت له في نيويورك، ونقل جثمانه إلى لاهور ودفن هناك.[٢٢]

## الحكومة الإسلامية عند أبي الأعلى المودودي

وفي هذا البحث سيتم شرح ثلاثة مناقشات مهمة تتعلق بمفهوم الحكومة الإسلامية عند المودودي، وهي: أولاً، المبادئ الأساسية الثلاثة لفكر المودودي،

---

[٢٠] أليف الدين الترابي، **أبو الأعلى المودودي عصره حياته دعوته مؤلفاته**، (الكويت: دار القلم، ١٩٨٧)، ص. ١٤٤

[٢١] أحمد ادريس، **أبو الاعلى المودودي صحفات من حياته وجهاده**، ص. ٦٦

[٢٢] أليف الدين الترابي، **أبو الأعلى المودودي عصره حياته دعوته مؤلفاته**، ص. ١٦١

ثانياً، حول سيادة الله المتوازنة. ثالثاً: وهي مؤسسات النظام السياسي المودودي الثلاث. وشرح كل منها على النحو التالي:

## المبادئ الأساسية عن المودودي

ويرى أبو الأعلى المودودي أن هناك ثلاثة معتقدات أو افتراضات أساسية تقوم عليها أفكاره حول مفهوم الحكومة الإسلامية،[٢٣] وهي:

**أولا**: الإسلام هو دين كامل وشامل هداه الله لتنظيم جميع جوانب حياة الإنسان، بما في ذلك الحياة السياسية، أي أن في الإسلام أيضًا نظامًا سياسيًا.[٢٤] فهذا يقول المودودي، "ان هذا الدين يبحث العلاقة بين الله والانسان، وبين الانسان والانسان، وبين الانسان وجميع الكائنات على وجه البسيطة"[٢٥] ولذلك يكفي في التحول إلى أمة إسلامية العودة إلى النظام الإسلامي من خلال الرجوع إلى حكم الخلفاء الراشدين كنموذج لنظام الدولة في الإسلام.[٢٦]

**ثانيا**: أعلى سلطة من الناحية السياسية تسمى السيادة، والسيادة العليا بيد الله، فما الجنس البشري إلا منفذي سيادة الله كخلفاء الله في الأرض. وبالتالي،

---

[23] Anwar Sanusi, "Pemikiran Politik Abul A'la Al-Maududi", *Inspirasi: Jurnal Fakultas Adab Dakwah Ushuluddin,* vol. 8, no. 2, (2011), p. 19

[24] Ibid. 19. Ikrima and Widinda, "Implementasi Pemikiran Politik Al Maududi Dalam Dinamika Politik Kontemporer", P. 25

[٢٥] أبو الأعلى المودودي، **الحكومة الإسلامية**، ص. ٨

[26] Anwar Sanusi, "Pemikiran Politik Abul A'la Al-Maududi. 19. Dan Ikrima and Widinda, "Implementasi Pemikiran Politik Al Maududi Dalam Dinamika Politik Kontemporer", P. 25

لا يمكن تبرير سيادة الشعب. فيجب على البشر، باعتبارهم منفذين لسيادة الله، أن يطيعوا القوانين الواردة في القرآن والسنة النبوية.[٢٧]

**ثالثا:** النظام السياسي الإسلامي نظام عالمي، لا يعترف بالحدود والروابط الجغرافية واللغوية والقومية. [٢٨] ومن هذه الأسس الثلاثة بنى المودودي أهم مفهوم له عن القيادة، ألا وهو مفهوم السيادة بيد الله، كما هو موضح أدناه.

**سيادة الله المتوازنة**

تتمثل خصوصية نظرية الحكومة عند المودودي في المفهوم الأساسي الذي يؤكد أن السيادة هي بيد الله، وليس بيد البشر.[٢٩] ولذلك، تختلف نظرية السياسة عند المودودي عن نظرية الديمقراطية الغربية بشكل عام التي تدعي أن السيادة هي بيد الشعب. يرى المودودي أن الدولة الإسلامية هي دولة قائمة على الشريعة أو الدين، وبالتالي فإن من يحق له إدارة الدولة هو من يتبنى الأيديولوجية الإسلامية.[٣٠] أما الدولة الوطنية فإنها تفضل وتعطي الأولوية لأمتها على حساب الأمم الأخرى. وهذا قد يؤدي إلى إثارة التوترات والعداوات بين الشعوب، بينما تقوم المواطنة الإسلامية على الأيديولوجية أو الدين، فالأشخاص الذين يقبلون المبادئ

---

[27] Mun'im A Sirri, *Dilema Islam Dilema Demokrasi; Pengalaman Baru Muslim dalam Transisi Indonesia* (Jakarta: PT Gugus Press, 2002), p. 221

[28] Abd Rasyid, *Political Science: An Islamic Perspektif*, (New York: Holt Rinchat and Winston Inc, 1973), p. 213

[٢٩] أحمد فريد سيف الدين، **أسلمة فلسفة السيادة الغربية عند أبي الأعلى المودودي**، ص. ١

[30] Anwar Sanusi, "Pemikiran Politik Abul A'la Al-Maududi", p. 20

الإسلامية لا يتم التمييز بينهم بناءً على أعمالهم أو عرقهم أو طبقتهم الاجتماعية أو دولهم.[٣١]

لذلك، اقترح المودودي مفهوم "التيو–ديمقراطية" الذي عرضه في كتابه "الخلافة والملك" الذي نُشر في الكويت عام ١٩٧٨.[٣٢] ويعد مفهوم التيو–ديمقراطية تكييفًا لفكرة الثيوقراطية مع فكرة الديمقراطية. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن المودودي يقبل بشكل مطلق مفهوم الثيوقراطية والديمقراطية على الطريقة الغربية. فقد رفض المودودي بشكل قاطع نظرية "سيادة الشعب" (جوهر الديمقراطية) استنادًا إلى سببين: أولاً، لأن السيادة العليا هي بيد الله، وبالتالي فإن الله وحده هو الذي يحق له أن يكون مشرعًا، بينما الإنسان كعبد ليس له الحق في وضع القوانين.[٣٣] ثانيًا، لأن ممارسة "سيادة الشعب" غالبًا ما تصبح هراء، حيث أن المشاركة السياسية للشعب في الواقع تتم فقط كل خمس سنوات في الانتخابات، بينما تبقى السلطة اليومية بيد حفنة من الحكام الذين، على الرغم من ادعائهم تمثيل الشعب، فإنهم في كثير من الأحيان يظلمون الشعب من أجل مصالحهم الشخصية.[٣٤]

---

[31] Ikrima and Widinda Arum Rahmanigtias, "Implementasi Pemikiran Politik Al Maududi Dalam Dinamika Politik Kontemporer", p. 26

[٣٢] أبو الأعلى المودودي، **الخلافة والملك**، (الكويت: دار القلم، ١٩٧٨)، ص. ٧

[٣٣] **نفس المرجع**، ص. ١٠

[34] Anwar Sanusi, "Pemikiran Politik Abul A'la Al-Maududi", p. 21

ومع ذلك، هناك جانب من الديمقراطية الذي قبله المودودي، وهو بمعنى أن الخلافة تكون بيد كل فرد من أفراد المسلمين. الخلافة ليست محصورة في فئة أو طبقة معينة. وهذا هو، حسب رأي المودودي، ما يميز نظام الخلافة عن نظام الملك.[35] وذلك وفقًا للمودودي، يعترف الشعب بأن السيادة العليا هي بيد الله، ثم يختار طواعية ومن إرادته الحرة أن يجعل سلطته مقيدة بالحدود التي وضعها التشريع الإلهي.

فبناءً على ذلك، بشكل جوهري، يعني مفهوم التيو–ديمقراطية أن الإسلام يمنح السلطة للشعب، ولكن هذه السلطة مقيدة بالقواعد التي مصدرها من الله. بمعنى آخر، التيو–ديمقراطية هي سيادة شعبية محدودة تحت إشراف الله.[٣٦] في كتاب آخر له استخدم المودودي مصطلحي "*divine democracy*" أو "*popular vicegerency*" للإشارة إلى مفهوم الدولة في الإسلام.[٣٧]

وفي مناقشة نظرية السيادة في الإسلام، يجب علينا الاهتمام بالمصطالح الذي استخدمه علماء المسلمين المعاصرين. المصطلح الذي يستخدمه العلماء بجانب مصطلح السيادة يعني مصطلح الحاكمية، وهو حكم الله بحاكمية الشريعة.[٣٨] السيادة تعني السلطة المطلقة، حيث يصبح لمن له حق في السيادة هو

---

[35] Ikrima and Widinda, "Implementasi Pemikiran Politik Al Maududi Dalam Dinamika Politik Kontemporer", p. 2٧

[٣٦] أبو الأعلى المودودي، **الخلافة والملك**، ص. ١٩

[37] Anwar Sanusi, "Pemikiran Politik Abul A'la Al-Maududi", p. 2٢

[٣٨] انظر: محمد عمارة، **معركات المصطلحات بين الغرب والإسلام** (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، دون سنة)

المصدر الأول لجميع أشكال السلطة، سواء كانت سلطة تنفيذية أو سلطة تشريعية أو سلطة قضائية. جميع أشكال هذه تشير إلى إخضاع المواطنين لسلطة الحاكم، وهذا يجعل الحكم مقيدا للشعب. تظهر من هذه السيادة سلطة لتشريع القانون، ومن هذه السلطة قوة لإجبار مواطنيها. ونتيجة لهذا التقييد، يشار إلى هذا النوع من الحكم بمصطلح "حاكمية" المراد منه كما بين يوسف القرضاوي، الحاكية لله، وأن مبدأ "الحاكمية لله" مبدأ إسلامي أصيل، قرره جميع الأصوليين في مباحثهم عن الحكم الشرعي، وعن الحاكم.[٣٩] فقد اتفقوا على أن الحاكم هو الله تعالى، والنبي مبلغ عنه، فالله تعالى هو الذي يأمر وينهي، ويحلل ويحرم، ويحكم ويشرع.

**السلطة الثلاثة للمودودي**

لإدارة الدولة، قسم المودودي سلطات الدولة الإسلامية إلى ثلاثة مجالات من السلطة وهي: السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والتي تعرف فيما بعد بـ "ثلاثية السلطة" (التريَاس بُولِيتِيكَا). وتتمثل الشرحات التالية:

**أولًا**: السلطة التشريعية. هذه السلطة هي الهيئة التي تتمتع بالاختصاص في وضع القوانين. القانون الأعلى في الدولة الإسلامية هو القرآن والسنة، ولذلك فإن الله هو صاحب التشريع المطلق. تتضمن قوانين الله المبادئ التي تشمل كل

[٣٩] انظر: يوسف القرضاوي، **من فقه الدولة في الإسلام: مكانتها، معالمتها، موقفها من الديمقرامطية والتعددية والمرأة غير المسلمين**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)

جوانب حياة المجتمع بشكل عام. وبالتالي، لتطبيق هذه المبادئ بشكل خاص ودقيق، من الضروري وجود هيئة للإفتاء تستند إلى القرآن والسنة[40].

تسمى هذه الهيئة بـ "أهل الحل والعقد"، وتعمل على: أولًا: إقامة الشريعة الإسلامية في شكل قوانين وتنظيمات باستخدام المصطلحات والتعريفات المناسبة. ثانيًا: تفسير الآيات القرآنية والسنة التي قد تحتمل أكثر من تفسير. ثالثًا: إيجاد القوة القانونية استنادًا إلى أساس القرآن، وسنة الخلفاء الراشدين، وآراء الفقهاء. رابعًا: في حالة عدم وجود دليل في الأمور الأربعة السابقة، فإن الهيئة التشريعية لها الحق في الاجتهاد وصياغة القوانين بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية.[41]

**ثانيًا:** السلطة التنفيذية. هذه الهيئة هي التي تقوم بتطبيق وتنفيذ القوانين. وفقًا للمودودي، تُسمى هذه الهيئة في القرآن بـ "أولو الأمر" و "الأمراء"، ويجب على جميع سكان البلاد أن يطيعوا هذه الهيئة.[٤٢] تتسم الهيئة التنفيذية بالاختصاص في تنفيذ وتطبيق القوانين التي وضعتها السلطة التشريعية في المجتمع. في القرآن الكريم، تشير مصطلحات "أولي الأمر" في الأساس إلى هذه الهيئة، وقد أُمر

---

[40] Ikrima and Widinda, "Implementasi Pemikiran Politik Al Maududi Dalam Dinamika Politik Kontemporer", p. 31

[41] Abu A'la al-Maududi, *The Law and Constitution* (Pakistan: Islamic Publications, n.d), p. 246

[42] Mohammad iqbal and Amin Husein Nasution, *Pemikiran Politik Islam: Dari masa Klasik hingga Indonesia Kontemporer*, (Jakarta: Kencana, 2003), p. 183

المسلمون بطاعتها، بشرط أن تطيع هذه الهيئة الله ورسوله، وأن تتجنب دائمًا المعاصي من خلال عدم ارتكاب ما حرمه الشرع.[٤٣]

فقال الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ...الآية"،[٤٤] وأورد الطبري عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن أولي الأمر هم الأمراء.[٤٥] ثم قال الطبري: أولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: هم الأمراء والولاة فيما كان لله طاعة وللمسلمين مصلحة.[٤٦] وقد قال ابن كثير عن هذه الآية بأن الظاهر والله أعلم أن الآية عامة في جميع أولي الأمر من الأمراء والعلماء،[٤٧] وهذا هو الراجح.

ووجه الاستدلال من هذه الآية أن الله تعالى قد أوجب على المسلمين طاعة أولي الأمر منهم وهم الأئمة، والأمر بالطاعة يكون دليلا على وجوب نصب ولي الأمر أو الخلافة. لأن الله تعالى لا يأمر بطاعة من لا وجود له، ولا يقرض طاعة من وجوده مندوب، فالأمر بطاعته يقتضي الأمر بإيجاده، فهذا يدل على

---

[43] Agustina Damanik, "Konsep Negara Menurut Abu A'la Al-Maududi", p. 105

[٤٤] انظر: سورة النساء: ٥٩

[٤٥] محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠)، ج. ٨، ص. ٤٩٧

[٤٦] **نفس المرجع**، ج. ٨، ص. ٥٠٢

[٤٧] ابن كثير الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم** (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ج. ٢، ص. ٣٤٥

أن إيجاد خلافة للمسلمين واجب عليهم.[٤٨] وتترأس هذه الهيئة رأس الدولة كحامل أعلى للسلطة التنفيذية.

**ثالثًا:** السلطة القضائية. تتمثل هذه الهيئة في ضمان تنفيذ القوانين بشكل صحيح. لهذا، تتكون الهيئة من القضاة الذين يتخذون القرارات وفقًا للقوانين السارية. ومن ثم، تمتلك هذه الهيئة الحق في فرض العقوبات على المخالفين.[٤٩] ويجب أن تكون هذه الهيئة مستقلة ومحررة من أي تأثيرات وضغوط خارجية لكي تتمكن من إصدار الأحكام بشكل عادل، ولها سلطة غير محدودة في جمع جميع أنواع الأدلة التي تراها ضرورية لضمان تحقيق العدالة[٥٠].

تستمد هذه الهيئة سلطتها مباشرة من الشريعة الإسلامية، وهي مسؤولة فقط أمام الله. يتم تعيين قضاتها من قبل السلطة التنفيذية أو الحكومة، وهم مكلفون بتنفيذ القضاء وفقًا لأحكام الله ورسوله، ولهم السلطة لإلغاء القوانين والأنظمة التي تضعها السلطة التشريعية أو "أهل الحل والعقد"، إذا كانت تلك القرارات تتعارض مع أحكام الله ورسوله[51].

---

[٤٨] عبد الله الدميجي، **الإمامة العظمي عند أهل السنة والجماعة** (الرياض: دار طيبة، د.ع)، ص. ٤٧

[49] Ikrima and Widinda, "Implementasi Pemikiran Politik Al Maududi Dalam Dinamika Politik Kontemporer", p. 31

[50] Agustina Damanik, "Konsep Negara Menurut Abu A'la Al-Maududi", p. 105

[51] Abu A'la al-Maududi, *The Law and Constitution*, p. 246

أما بالنسبة لعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية، فقد بيّن المودودي أن كلا السلطتين تعملان بشكل منفصل ومستقل عن بعضها البعض. تقوم السلطة التشريعية بوظيفة تقديم المشورة لرئيس الدولة في العديد من المسائل. وبالتالي، يتعين على الدولة إجراء مشاورات أو اجتماعات مع السلطة التشريعية في مختلف القضايا. ومع ذلك، في بعض الحالات، يجوز لرئيس الدولة قبول أو رفض آراء الأغلبية واتخاذ قراره الخاص وفقًا لاعتباراته .من هنا، يمكن لرئيس الدولة قبول أو رفض آراء الأغلبية واتخاذ قراره الخاص بناءً على اعتبارات مصلحته. وذلك لأن رئيس الدولة، وفقًا للمودودي، لديه حق الفيتو.[٥٢]

في هذا السياق، نظر المودودي إلى الخلفاء الراشدين الذين كانوا دائمًا أحرارًا وغير مرتبطين بقرارات الأغلبية. إن استقلالية رئيس الدولة عن قرارات السلطة التشريعية تشير إلى أنه حر في تقييم الآراء التشريعية التي تتماشى مع احتياجات ومصالح الدولة.[٥٣] لذلك، يرى المودودي أن رئيس الدولة في الإسلام يجب أن يمتلك رؤية وحكمة إسلامية واسعة، وفهمًا يتماشى مع الشروط المقررة. وبالتالي، على الرغم من أن آراء الأغلبية قد تعارض رئيس الدولة، إلا أنهم دائمًا ما يقبلون القرار النهائي لرئيس الدولة دون ضغط ويتبعونه برضا.

---

[52] Ikrima and Widinda, "Implementasi Pemikiran Politik Al Maududi Dalam Dinamika Politik Kontemporer", p. 33

[53] Mohammad and Amin Husein, *Pemikiran Politik Islam: Dari masa Klasik hingga Indonesia Kontemporer*, p. 182

## الإستنتاج والخاتمة

من جميع الشرحات السابقة، يمكن استنتاج أن الدين والسلطة هما أمران لا يمكن فصلهما في الإسلام. بل إن السلطة نفسها هي جزء من واجب الدين الذي يعد أمرًا بالغ الأهمية، لأن الإنسان لن يتحقق له مصلحته إلا بوجود تلك السلطة. لذلك، لا يقتصر الإسلام على تنظيم علاقة العبد مع ربه من خلال العبادة فقط، بل يشمل أيضًا تنظيم العلاقة بين الإنسان والإنسان الآخر من خلال المعاملات، سواء مع الأفراد أو مع الدولة. من هنا، يرى المودودي أهمية هذا الموضوع ويطرحه في نظرية الحكومة الإسلامية. وتتميز نظرية المودودي عن غيرها من النظريات بوجود مبدأ السيادة المتوازنة، التي لا تكون مفرطة ولا متساهلة. ويعزز ذلك أيضًا وجود المبادئ الأساسية في السلطة وثلاث هيئات مهمة التي وضعها، وهي السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. كل هذه الأمور تشير إلى أهمية الدين والسياسة في الإسلام.

## قائمة المراجع

ابن تيمية، تقي الدين. **السياسة الشرعية**. المملكة العربية السعودية: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤١٨.

ادريس، أحمد. **أبو الاعلى المودودي صحفات من حياته وجهاده**. تونس: دار بوسلامة، ١٤٠ هـ.

الأشعث، أبو داود سليمان. **سنن أبي داود**. يروت: المكتبة العصرية، د. ع.

الألباني، محمد ناصر الدين. **صحيح أبي داود**. الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

بدر، أحمد. **أصول البحث العلمي ومناهجه**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤.

الترابي، أليف الدين. **أبو الأعلى المودودي عصره حياته دعوته مؤلفاته**. الكويت: دار القلم، ١٩٨٧.

الدمشقي، ابن كثير. **تفسير القرآن العظيم**. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

الدميجي، عبد الله. **الإمامة العظمي عند أهل السنة والجماعة**. الرياض: دار طيبة، د. ع.

الدين، أحمد فريد سيف. **أسلمة فلسفة السيادة الغربية عند أبي الأعلى المودودي**. رسالة الدكتوراة في جامعة دار السلام كنتور، ٢٠٢٣ز

الشيباني، أحمد بن حنبل. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١.

الطبري، محمد بن جرير. **جامع البيان في تأويل القرآن**. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠.

عبد الباري، فرج الله. **مناهج البحث وآداب الحوار والمناظرة**. القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠٠٤.

عمارة، محمد. **معركات المصطلحات بين الغرب والإسلام**. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ع.

القرضاوي، يوسف. **من فقه الدولة قي الإسلام: مكانتها، معالمتها، موقفها من الديمقرامطية والتعددية والمرأة غير المسلمين**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١.

المودودي، أبو الأعلى. **الحكومة الإسلامية**، نقله الى العربية: أحمد إدريس. القاهرة: المختار الإسلامي، ١٩٧٦.

المودودي، أبو الأعلى. **الخلافة والملك**. الكويت: دار القلم، ١٩٧٨.

## المرجع باللغة الأجنبية

Ahadiya, Ikrima Amira and Widinda Arum Rahmanigtias, "Implementasi Pemikiran Politik Al Maududi Dalam Dinamika Politik Kontemporer" *Politea: Jurnal Politik Islam,* vol. 5, no. 1, 2022.

Kusdiyanto. *Buku Pengangan Kuliah Metode Penelitian*. Surakarta: Fakultas Ekonomi Universitas Muhammadiyyah Surakarta, 1997.

Bakker, Anton and Achmad Chairis Zubair. *Metode Penelitian Filsafat*. Yogyakarta: Kanisius, 1994.

Donohue, Jhon J. and Jhon L. Esposito. *Islam dan Pembaharuan, Ensiklopedi Masalah-Masalah*, Trans: Machnun Husain. Judul aslinya: *Islam in Transition, Muslim Perspective.* Jakarta: PT. Raja Grafindo Persda, 1955.

Damanik, Agustina. "Konsep Negara Menurut Abu A'la Al-Maududi", *Jurnal Al-Maqasid,* vol. 5, no. 1, 2019.

Sanusi, Anwar. "Pemikiran Politik Abul A'la Al-Maududi", *Inspirasi: Jurnal Fakultas Adab Dakwah Ushuluddin,* vol. 8, no. 2, 2011.

Sirri, Mun'im A. *Dilema Islam Dilema Demokrasi; Pengalaman Baru Muslim dalam Transisi Indonesia.* Jakarta: PT Gugus Press, 2002.

Rasyid, Abd *Political Science: An Islamic Perspektif*. New York: Holt Rinchat and Winston Inc, 1973.

Al-Maududi, Abu A'la, *The Law and Constitution.* Pakistan: Islamic Publications, n.d.

Iqbal, Mohammad and Amin Husein Nasution. *Pemikiran Politik Islam: Dari masa Klasik hingga Indonesia Kontemporer*. Jakarta: Kencana, 2003.